ولكن لكل عملة وجهين كما يقولون. فاذا كان الوجه الاول للانتخابات يؤمن لاسرائيل بعض الفكاك من مأزقها، فان اسئلة كثيرة مطروحة، لن تكون الاجابة عنها من النوع السهل، ومنها ما اذا كان بن أهارون، على سبيل المثال، يقصد عودة القوات الاسرائيلية الى احتلال المناطق بعد ان تكون قد غادرتها تمشّياً مع أصول اللعبة الانتخابية! ان اسرائيل تدرك انه لا يمكن لأية عملية انتخابية ان تتمّ من دون حرية حركة للناخبين والمرشحين، والاّ فقدت أهمّ شروطها وشروط اجرائها اصلاً والمتعلق بها كممارسة ديمقراطية. وهذا يعني ان اسرائيل مضطرة الى ترك باب الحركة مفتوحاً للحملات الانتخابية، التي سوف تحيل الضفة والقطاع الى مسرح لمهرجانات واحتفالات انتفاضية قوامها تجمّعات وحشود وشعارات ممّا لا يستسيغه الاحتلال؛ ومن الجائز ان تأخذ هذه الحركة، في ظروف الانتفاضة، شكل احتفالات الاستقلال، خصوصاً ان أي انتخابات لن تحصل على موافقة أي طرف فلسطيني ما لم ينسحب الجيش الاسرائيلي الى خارج المدن والتجمّعات الرئيسة في البلاد، أي، بصورة أوضح، سحب جميع أدواته الامنية، وتوفير مناخ لقيام ادارة ذاتية وطنية، حتى قبل ظهور نتائج الانتخابات. وهي أمور لا يمكن لاسرائيل ان تتفاداها الاّ من معبرين: التسليم لـ م.ت.ف. بسلطتها على المناطق، بصورة أو بأخرى، وهي سلطة قائمة، في الواقع، غير انها مطوّقة بسياج الجنود وفي حالة اشتباك دائم معه؛ او تفويض قوات المراقبة الدولية لأن تصبح قوة فصل، تمهيداً للبحث في صيغة الحل النهائي للمشكلة.

تدرك الاوساط الاسرائيلية صعوبة هذا المأزق وتعقيداته. لهذا تبدو معركة الشروط المتبادلة الدائرة، حالياً، بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، حول الموقف من الانتخابات من أعقد معارك الطرفين، اللذين يخوضان مفاوضات غير مباشرة من خلال معركة مباشرة. لهذه الاسباب تصرّ حكومة شامير على استبعاد م.ت.ف. وترفض، بقوة، أي شكل من أشكال الانسحاب. غير ان ذلك لا يزيد موقفها الاّ تعقيداً. فخياراتها محدودة؛ فامّا الموافقة على اجراء انتخابات بشروط م.ت.ف. أو ما هو أساسي منها، على الأقل (انسحاب جزئي، ومراقبين دوليين)، وامّا سحب مقترحاتها، واعلان فشلها، والعودة الى مأزقها عند درجة الصفر؛ وهنا قد تكون جميع الاحتمالات مفتوحة.

## مصاعب الفلسطينيين

هذا لا يعني ان م.ت.ف. وعموم الفلسطينيين هم في حالة راحة واسترخاء. فهم يواجهون، بدورهم، عدداً من الصعوبات والعقبات، منها انه لن يكون هناك انسحاب اسرائيلي من المناطق المحتلة، ما لم تقتنع غالبية الاسرائيليين بمزايا هذا الانسحاب، وأفضليته على الوضع الراهن، وهو أمر لم يتحقق حتى الآن، ويتطلب تحقيقه المزيد من مراكمة انتصارات الانتفاضة ورفع مستوى وفاعلية تفوّقها على الاحتلال، واجبار العدو على دفع ثمن أعلى ممّا دفعه حتى الآن، ممّا ينشىء حالة عامّة تستجيب، مرغمة، أو مقتنعة، لخيار الانسحاب. هذا من جهة؛ ومن جهة أخرى، فان م.ت.ف. لا تستطيع تجاهل الدعوة الى الانتخابات بما هي دعوة الى ممارسة الديمقراطية من منظار أوروبي غربي وأميركي يجد غرابة في رفض ممارسة من هذا النوع. ويبدو ان الموقف الفلسطيني الرسمي استوعب في تنظيمه رده على أفكار شامير الحساسية الاوروبية ـ الاميركية، فجاء، في جوهره، محافظاً على رغبة فلسطينية حقيقية في ممارسة العملية الانتخابية بصورة ديمقراطية كاملة. وذهب مصدر فلسطيني، في القاهرة، الى التأكيد ان الفلسطينيين معنيين بممارسة هذا الحق الذي حرموا منه طويلاً. وأظهرت مواقف مسؤولين فلسطينيين ان رفضهم الانتخابات يتعلّق برفض الشروط الاسرائيلية